

## البيان الختامي

### المؤتمر السنوي الثامن عشر

### دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

#### مسقط - سلطنة عمان

26-27 نوفمبر (تشرين ثان) 2018 م

بدعوة من معالي الشيخ/ خالد بن عمر المرهون - وزير الخدمة المدنية بسلطنة عمان، وبرعاية كريمة من صاحب السمو السيد/ أسعد بن طارق آل سعيد الموقر - نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان، انعقد المؤتمر السنوي الثامن عشر، تحت عنوان "دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" خلال الفترة 26-27 نوفمبر 2018م، في العاصمة العمانية - مسقط، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية - جامعة الدول العربية.

توصل المؤتمر الى اعتماد البيان التالي:

البيان:

نحن المشاركون من الوزارات والهيئات الحكومية، قطاع الأعمال العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمتمثلة ب (برنامج الأمم المتحدة الانمائي - UNDP ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة (UNESCWA)، منظمة الشفافية الدولية - TI، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ، البنك الدولي، المؤسسة الأوروبية للتدريب - ETF، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، والمشاركون من الدول التالية: دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية الجزائر، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، المجتمعون في أعمال المؤتمر السنوي العام الثامن عشر " دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030"، توافقنا على ما يلي:

• يؤيد المؤتمر وباهتمام بالغ أهداف الأجندة التنموية المستدامة المعلنة في 25 سبتمبر (أيلول)

2015.

- يؤكد المؤتمر على أهمية امتلاك رؤية عربية للنهوض بتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز بشأنها من خلال الأطر الآتية:
- تفعيل نموذج تنموي جديد يتبني سياسات تهدف إلى ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على تأمين كل الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم بجودة مناسبة.
- تطبيق آليات فاعلة للحماية الاجتماعية تستند إلى عقد اجتماعي يعترف بالحماية كحق إنساني ودعم وسائل إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال توفير الأطر التشريعية والتمويلية لها وصولاً لتخصيص الدولة موازنة اجتماعية شاملة لكافة مجاميع السكان والسعي لتوفير مواردها بآليات مبتكرة، للقضاء على الفقر.
- ضرورة السعي لتبني سياسات خالقة للوظائف تدعم الإنتاجية المستدامة للحد من البطالة والفقر وبما يساهم في خفض كلف الحماية الاجتماعية ويعزز فرص المساهمة في التنمية الاقتصادية (ربط التنمية الاقتصادية بخلق الوظائف).
- ضرورة أن يراعي النموذج التنموي الجديد في المساواة بين الجنسين، وأن يبتعد بوضوح تام عن أية ممارسة للتمييز والتهميش والإقصاء أيّاً كانت المبررات.
- أهمية بناء النموذج التنموي الجديد على أسس صلبة تحقق الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.
- توحيد كافة الجهود لتحقيق السلام والأمن والابتعاد عن كافة أشكال النزاعات التي تحد من قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها وبما يساهم في خفض كلف الأجندات الأمنية.
- تفعيل نظام للمساءلة والرصد الفعّال لتعزيز الدور التنموي للدولة من خلال التشريع وتوفير مناخات مناسبة للنمو الاقتصادي.
- توفير امكانية اللجوء الى القضاء امام الجميع، وخضوع جميع المؤسسات العامة للمساءلة.
- تعميم التدابير البيئية في انشاء وتصميم كل المباني الحكومية والمنشآت العمومية، واستعمال التكنولوجيات ذات النجاعة لمكافحة كل اشكال الهدر، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وكذلك ترشيد الماء والكهرباء، وادماج تقنيات البناء المستدام في المنشآت العامة الجديدة،
- تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، التي تهدف الى اعتماد آليات تنظيمية وقانونية تمكن من ترسيخ تكافؤ الفرص وتكريس الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في الولوج الى الوظيفة وتقلد المسؤوليات الادارية.

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تركز على رؤية موحدة تتمثل في توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس.
- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي يهدف الى ضمان حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومة الموجودة في حوزة الادارة، ترسيخا لمبادئ الشفافية في الادارة العامة.
- حث الجهات المتخصصة في الدول العربية على استدامة خلق ثقافة شفافية مالية العامة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات وتعزيز الوعي العام للمواطن بما يضمن تواصله مع الحكومة.
- إيلاء مزيد من الاهتمام لمكانم الخلل البنيوية والإدارية التي تعيق عمل مؤسسات العدالة وبلورة مبادرات لتعزيز استقلالية تلك المؤسسات ونزاهتها والحد من فرص الفساد فيها، وتعزيز التواصل بينها وبين المجتمع.
- السعي نحو إدارة حوار جاد بين جميع الأطراف المعنية ومن ضمنها الحكومات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية حول واقع التنمية في البلدان العربية وما هي الفرص المتاحة أمام الدول العربية وكيفية استغلالها، والتحديات وكيفية مواجهتها في هذا المجال، ووضع خارطة طريق لخيارات تنموية فعّالة تنعكس على رفاهية المواطن العربي.

### الاستنتاجات الاساسية:

- لقد اظهر الحوار المعمق المقترن بأوراق العمل المقدمة من الخبراء والمختصين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ادراكاً واضحاً لأهداف التنمية المستدامة 2030، واتساقاً مع ما تقدم مع أهداف المؤتمر المعلنة يؤكد المشاركون على التالي:
- الحرص على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي في إطلاق آليات الدور الحكومي، مع عدم اغفال البعدين السياسي والثقافي.
  - التأكيد على أن السلام والعدل وتحقيق التنمية المستدامة كيان واحد ومتكامل في مواجهة الفساد، العنف، التهميش، التمييز والاقصاء.
  - التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان وكرامته وسيادة القانون والعدالة والمساواة بين الجنسين، كونها شروط لعالم قوامه العدل والانصاف والانفتاح والحرية والازدهار.
  - مراعاة الواقع المعاش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية مع الاحتفاظ بالالتزامات الدولية ذات الصلة في تجسيد سياسات التنمية المستدامة.

## خاتمة البيان:

يعبر المؤتمر عن ارتياحهم التام لأعمال المؤتمر والتي كانت فرصة حقيقية ومهمة للمساهمة بوضع رؤية عربية عن "دور الحكومات العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

فيحق للمؤتمر أن يدعي أن خارطة طريق قد ظهرت ملامحها تماماً في ظل تفاعل فكري رفيع بين الخبراء والمشاركين وهذا ما كنا نتطلع اليه ونجزم أننا قد لامسنا مداخله رغم درجة تعقيد استيعاب مفهوم الدور الحكومي في التنمية المستدامة.

وفي ختام أعمال المؤتمر، يعبر المؤتمر عن بالغ سرورهم برفع برقية شكر وامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

كما يتوجه المؤتمر بالشكر والامتنان لسلطنة عمان سلطناً وحكومة وشعباً للضيافة الكريمة والاستقبال المتميز، وكذلك بالشكر لصاحب السمو السيد/ أسعد بن طارق آل سعيد الموقر، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي، والممثل الخاص لجلالة السلطان، على رعايته وتشريفه أعمال المؤتمر. والشكر موصول لوزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان والممثلة في معالي الشيخ/ خالد بن عمر المرهون الموقر – وزير الخدمة المدنية، على حسن الاستقبال والتنظيم، وتقديم الدعم اللوجستي لنجاح المؤتمر، وفي الوقت نفسه يتوجه المؤتمر بالشكر إلى المنظمة العربية للتنمية الادارية ممثلة بمديرها العام سعادة الدكتور/ ناصر الهتلان القحطاني، للجهود التي بذلت لتسهيل انعقاد هذا المؤتمر.

وهذه المناسبة يسرنا أن نتوجه بالشكر والامتنان إلى أصحاب المعالي الوزراء المشاركين كمتحدثين رئيسيين وكذلك المنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر وإلى الخبراء المنتدبين من قبلها والذين قدموا اوراق عمل رفيعة وخبرات مهمة أغنت الحوار والنقاش ومكنت الحضور من الخروج برؤية أكثر وضوحاً عن طبيعة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. الى جانب المشاركات البحثية التي ساهم فيها الممثلين الحكوميين ونخبة من المختصين في موضوعات المؤتمر.

وتأكيداً للسياسات التي نعتمدها في مؤتمراتنا السنوية، نقر كافة التوصيات التي وردت في هذا البيان ونقترح عرضها على المؤتمر التاسع عشر القادم انشاء الله.

تأييد اعتماد عنوان المؤتمر القادم والمزمع انعقاده خلال المدة من 25-26 نوفمبر 2019 ليكون "مدرجات البنية التحتية الذكية ومقاربات التنمية في الدول العربية وفق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030"، على أن تحدد دولة الانعقاد لاحقاً، ويرحب المؤتمر بقبول استضافة المؤتمر في العواصم العربية تبعاً.